المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الملكية لشؤون القدس

الأمانة العامة

The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الأربعاء ٢٠٢٣/١/١١

العدد ٨

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

- **الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.**
- **يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.**
- **الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الإطلاع على وجهات النظر المختلفة.**
- **تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.**
- **بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)**
- **ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.**
- **ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير**

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- "التعاون الإسلامي" تؤكد أهمية الوصاية الهاشمية بحماية مقدسات القدس ٤
- فلسطين النيابية" تؤكد أهمية الإعلام في مواكبة الوعي المجتمعي للقضية الفلسطينية ٧
- الخارجية الفلسطينية : حرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني تختبر مصداقية الدول التي تدعي التمسك بحل الدولتين ٨
- "الخارجية الفلسطينية" تحذر من مخاطر قانون "الأبرتهايد" باعتباره شرعنة لضم الضفة ٨
- "العفو الدولية": منع رفع العلم الفلسطيني محاولة لطمس هوية شعب ومخالف لحقوق الإنسان ٩

اعتداءات

- قوات الاحتلال تواصل انتهاكاتها في القدس ١١

تقارير/ اعتداءات

- توقعات "إسرائيلية" بمجزرة هدم مقبلة في الخان الأحمر ١١

تقارير

- عدالة: سياسة الحكومة الإسرائيلية على جانبي الخط الأخطر تستدعي تفعيل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الأبرتهايد ولها تبعات على الإجراءات ضد إسرائيل في لاهاي ١٢

قوانين عنصرية

- "الأبارتهايد" الإسرائيلي "يشرعن" طرد الفلسطينيين وضم الضفة ١٢
- الكنيست يصوت لصالح تمديد سريان القانون الإسرائيلي في المستوطنات ١٣

آراء عربية

- الأسرى الفلسطينيون هدف بن غفير التالي؟ ١٤

آراء عبرية مترجمة

- المسّ بأوضاع الاسرى الفلسطينيين اختبار بن غفير القادم ١٦

أخبار بالانجليزية

- **OIC Executive Committee extraordinary meeting discusses Israeli aggression on Al-Aqsa Mosque** ١٧
- **Israeli Soldiers Demolish Four Structures, Several Walls, Near Jerusalem** ١٩
- **Adalah: Israeli government's policy guidelines indicate intent to commit crimes under international law** ١٩

٢١ • **Rabbi Glick, dozens of settlers defile Aqsa Mosque**

شؤون سياسية

"التعاون الإسلامي" تؤكد أهمية الوصاية الهاشمية بحماية مقدسات القدس

عمان- <<... أصدرت منظمة التعاون الإسلامي في ختام اجتماعها الاستثنائي البيان التالي:

إن اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي في اجتماعها الاستثنائي مفتوح العضوية، المنعقد يوم الثلاثاء، ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٣م لبحث الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك، بناء على طلب دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، وبالتنسيق والتشاور مع المملكة العربية السعودية رئيس القمة الإسلامية الحالية ورئيس اللجنة التنفيذية، في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، المملكة العربية السعودية.

وإذ تنطلق من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والمسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية للأمة الإسلامية وواجب التضامن الكامل مع فلسطين وشعبها،

وإذ تؤكد جميع القرارات الصادرة عن القمم الاسلامية ومجالس وزراء الخارجية والاجتماعات الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة؛

وإذ تؤكد مجدداً على الطابع المركزي لقضية فلسطين وفي القلب منها القدس الشريف، بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء، ويؤكد الهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة عاصمة دولة فلسطين ورفض المساس بها بأي شكل من الأشكال:

١- تدين بأشد العبارات اقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف في ٣ كانون الثاني ٢٠٢٣ من قبل وزير معروف بتطرفه في حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، وتعتبر ذلك استفزازاً خطيراً يمس بمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم وانتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخرقاً واضحاً للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها ولكافة الأعراف الدولية ذات الصلة.

٢- تحذر من عواقب استمرار التطاول على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، بما فيها الاستفزازات والإساءات المستمرة والاعتداءات الخطيرة اليومية لسلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومسؤوليها الحكوميين، وقوات احتلالها العسكرية والمستعمرين، في خرق جسيم للقانون الدولي وعبث غير مسبوق بالوضع التاريخي والقانوني القائم، وخصوصاً خطورة محاولات المستعمرين اليهود المتطرفين تأجيج نيران الصراع الديني بفرض تقسيم زماني ومكاني للحرم القدسي الشريف وما يشكله ذلك من تهديد على السلم والأمن الدوليين.

٣- تؤكد أن المسؤولية الأولى لما يحدث في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف ومدينة القدس الشريف تقع على عاتق سلطات الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي التي توفر

الحماية للمستعمرين وقادتهم، بمن فيهم المسؤولين الحكوميين، وتواصل مساعيها لتغيير الوضع القائم فيه وتحملها مسؤولية عواقب سياساتها واجراءاتها غير القانونية المستمرة.

٤- تطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بصفته الضامن للسلم والأمن الدوليين، بتحمل مسؤولياته والتحرك العاجل باتخاذ ما يلزم من اجراءات لردع ووقف التصعيد الإسرائيلي الخطير ومعه كافة الإجراءات والسياسات غير القانونية والاستفزازية الأخرى التي تمس بمدينة القدس المحتلة وحرمة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، دون انتقائية أو ازدواجية بالمعايير.

٥- تثمن مواقف الدول التي عبرت عن رفضها وادانتها للاقتحامات الإسرائيلية الاستفزازية والعدوانية للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وتدعو المجتمع الدولي، وتحديداً الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الامن، إلى إدانة هذه التصرفات غير المسؤولة والخطيرة، وإلى التحرك العاجل لوضع خطوات عملية لوقفها ووقف التدهور المتسارع للوضع في فلسطين بصورة عامة بسبب مواصلة سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان الفلسطيني؛

٦- تدعو إلى فرض عقوبات على الوزير المتطرف في حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي الذي اعتدى على حرمة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وكل من يتعمد القيام بذلك أو يطلق تهديدات أو يقوم بأعمال استفزازية تجاهه، ويحرض على الشعب الفلسطيني أو يتبنى خطاب عنصري ضده أو يدعو إلى العنف والإرهاب.

٧- تؤكد مجدداً أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، محمي بالقانون الدولي وبالوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة المخولة بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، كما تؤكد على أهمية دور الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية المقدسات وهويتها والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها؛

٨- تؤكد على مركزية دور لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية في التصدي للإجراءات الخطيرة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشريف، وتثمن الدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف.

٩- تؤكد سيادة الشعب الفلسطيني على القدس الشريف وكافة الأماكن المقدسة فيه والبلدة القديمة للقدس وأسوارها، كما وتؤكد بأن كافة الإجراءات التي اتخذتها أو تنوي اتخاذها سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي والتي تتوخى منها تغيير طابع ومركز المدينة القانوني أو تركيبتها الديموغرافية هي إجراءات لاغية وباطلة ولا أثر قانوني لها وأن إسرائيل هي مجرد

قوة قائمة بالاحتلال وليس لها أي حقوق سيادية على الإطلاق في الارض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

١٠- تجدد في هذا الصدد إدانتها للعدوان المتكرر على الأماكن المقدسة المسيحية والاعتداء عليها وعلى ممتلكاتها بما فيها الاعتداء الأخير على أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية في باب الخليل وسلوان، وتدنيس وتحطيم قبور المسيحيين في جبل صهيون في القدس الشرقية؛

١١- تطالب الدول والمنظمات الحكومية الدولية بالتقيد الكامل بالوضع القائم القانوني والتاريخي لمدينة القدس، وتطالب كافة الأطراف الدولية بعدم الاعتراف بأي مزاعم إسرائيلية تسعى من خلالها إلى تغيير وضع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف أو وضع اليد عليها، بما في ذلك إطلاق أي مسميات زائفة تشجع المتطرفين على ارتكاب مزيد من الاعتداءات على الأماكن المقدسة وعلى زيادة العنف.

١٢- تشدد على مسؤولية الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف على وجوب مساءلة ومحاسبة إسرائيل على كافة انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني سواء من قبل مسؤوليها الحكوميين أو قواتها العسكرية أو المستعمرين المتطرفين؛

١٣- تناشد رجال الدين والمرجعيات والمؤسسات الدينية للرسالات السماوية في كافة انحاء العالم إلى إصدار موقف يدعو لوقف هذه الانتهاكات، والتأكيد على أن الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم يصون المكانة الدينية والتاريخية الخاصة لمدينة القدس.

١٤- تدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى عكس هذه المواقف وكافة قرارات المنظمة ذات الصلة في مواقفها وبذل جهود جادة لحماية المدينة المقدسة المحتلة ومقدساتها، تحديدا المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وأهلها والدفاع عنها في وجه المحاولات غير المشروعة لتغيير التركيبة السكانية والهوية والوضع القانوني والتاريخي الراهن.

١٥- تدين فرض سلطات الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي عقوبات جماعية على الشعب الفلسطيني وعلى مسؤوليه والمنظمات الأهلية الفلسطينية وتؤكد على التصدي لهذه الإجراءات ومساندتها للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل وتدعو الدول الأعضاء إلى ضرورة حشد طاقاتها وامكانياتها من أجل تعزيز قدرات دولة فلسطين على كافة الأصعدة دعماً لنضالها المشروع في مواجهة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي واستعادة الحقوق المغتصبة، كما تدعوها للعمل من أجل تكثيف الجهود وتنسيق مواقفها في المحافل الدولية وإبراز الموقف المساند للقضية الفلسطينية.

١٦- تدعو الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى التواصل مع القيادات الدينية والمسؤولين الدوليين ذوي الصلة لنقل رسالة المنظمة وموقفها والطلب منهم أخذ موقف حازم تجاه هذه التطورات الخطيرة.

١٧- تؤكد على مواصلة متابعتها لكافة التطورات المتعلقة بالقدس وتحديداً الحرم القدسي الشريف واتخاذ الخطوات المناسبة بهذا الصدد وعلى النحو الذي نصت عليه قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية.

الدستور ٢٠٢٣/١/١١ ص٥

فلسطين النيابية" تؤكد أهمية الإعلام في مواكبة الوعي المجتمعي للقضية الفلسطينية

عمان – أكد رئيس لجنة فلسطين، فايز بصبوص، أهمية دور الإعلام في إعادة تحديث الوعي المجتمعي الأردني بالقضية الفلسطينية، وإبراز دور الأردن الشعبي والسياسي بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني في دعم القضية الفلسطينية والدفاع عنها.

وأضاف، خلال لقاء اللجنة امس الثلاثاء، بمجموعة من الصحفيين والإعلاميين أن هناك دورا كبيرا على وسائل الإعلام باعتبارها السلطة الرابعة في توضيح مفهوم الأبعاد السياسية للوصايا الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، داعيا إلى أهمية التشاركية بين جميع مؤسسات الدولة الرسمية والخاصة، للتركيز بشكل أكبر على الدور الكبير الذي يقوم جلالة الملك في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

وأكد بصبوص أن هذا اللقاء يأتي ضمن برنامج الحملة التي أطلقتها اللجنة، والتي تعنى بدعم وإسناد مواقف جلالة الملك والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ودعا إلى أهمية أن تتحمل الجهات الإعلامية دورها باعتبارها الوسيلة الأولى في نقل الحدث، وأن تبعث رسالة واضحة تبين للعالم اجمع مدى الظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء الاعتداءات الوحشية التي يمارسها العدو الصهيوني بحقه.

بدورهما، أكد النائبان امغير الهملان ومحمد الشطناوي، أهمية التشبيك مع وسائل الإعلام بهدف ترسيخ مواقف الأردن الشعبي والسياسي لدعم القضية الفلسطينية، لافتين إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يمارس الكثير من الاعتداءات الوحشية بحق الشعب الفلسطيني.

وأشارا إلى أن الإعلام الإسرائيلي استطاع أن يقنع الكثير من شعوب العالم عبر أخباره الكاذبة، ما يدعونا جميعاً إلى بذل الجهود في سبيل إظهار حقيقية ما يجري في الأراضي الفلسطينية من انتهاكات وممارسات ضد الشعب الفلسطيني.

من جانبهم، ثمن الصحفيون والإعلاميون بادرة فلسطين النيابية في عقد مثل هذه اللقاءات التي تأتي كخطوة صحيحة في إبراز الدور الأردني الرسمي والشعبي تجاه القضية الفلسطينية، مشيرين إلى أن جميع مؤسسات الدولة الرسمية والخاصة معنية بإعادة تحديث الوعي المجتمعي الأردني تجاه القضية الفلسطينية وبين دور الوصايا الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ولفتوا إلى أهمية العمل ضمن إطار تشاركي وتعاون متبادل في سبيل إعادة الزخم للقضية وبين أحقية شعب بأرضه ورد كيد العدو الإسرائيلي إلى نحره عبر إرسال رسائل للعالم تبين همجيته و عدوانه على شعب الفلسطيني(--.بترا)

وكالة الانباء الاردنية ٢٠٢٣/١/١١

***

الخارجية الفلسطينية : حرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني تختبر مصداقية الدول التي تدعي التمسك بحل الدولتين

رام الله – أكدت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أن حرب الاحتلال المفتوحة على الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج) انعكاس مباشر للصلاحيات التي منحها نتنياهو لشركائه المتطرفين في الائتلاف، والتي من شأنها إحكام قبضتهم على حياة المواطنين الفلسطينيين ووطنهم، في عملية ضم تدريجية صامتة للضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بهدف القضاء على أي فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض ومنع رفع رموزها وفي مقدمتها العلم الفلسطيني. وأشارت في بيان يوم الثلاثاء، إلى انتهاكات سلطات الاحتلال واعتداءات ميليشيا المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومقدساتهم التي ترتقي لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يحاسب عليها القانون الدولي، وحذرت الوزارة من المخاطر الناتجة عن التصعيد الإسرائيلي الراهن في عمليات هدم المنازل والمنشآت والمحال التجارية الفلسطينية وتوزيع المزيد من أوامر الهدم في عموم الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. ورأت الوزارة أن هذا التصعيد ترجمة مباشرة لبرنامج حكومة نتنياهو لإلغاء الوجود الفلسطيني بأشكاله المختلفة في القدس المحتلة وعموم المناطق المصنفة (ج)، كما حصل في هدم المنازل والمنشآت في كل من بلدة كفر الديك والعوجا وعناتا، وكما يحصل باستمرار في مسافر يطا والأغوار من مطاردة للوجود الفلسطيني وهدم بالجملة وتوزيع المزيد من الإخطارات بالهدم، هذا بالإضافة إلى استمرار اعتداءاتهم وإقدامهم على تدمير وتقطيع الأشجار الفلسطينية خاصة الزيتون والأشجار المثمرة كما حصل في قرية ياسوف. وحمّلت الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائج تصعيد عدوانها ضد شعبنا وأرضه وممتلكاته، خاصة تداعياتها على ساحة الصراع والمنطقة برمتها، ونتائجها أيضاً على فرصة تطبيق حل الدولتين وقالت إن الحكومة الإسرائيلية بعدوانها تستخف بمواقف الدول وقرارات الشرعية الدولية، وتختبر بإجراءاتها أحادية الجانب غير القانونية مصداقية ومدى جدية الدول التي تعلن تمسكها بحل الدولتين ودفاعها عن مبادئ حقوق الإنسان.

الحياة الجديدة ٢٠٢٣/١/١٠

***

"الخارجية الفلسطينية" تحذر من مخاطر قانون "الأبرتهايد" باعتباره شرعنة لضم الضفة

رام الله – أدانت وزارة الخارجية والمغتربين، مصادقة الكنيست الإسرائيلية بالقراءة الأولى على قانون "الأبرتهايد"، الذي أقرته دولة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، ويتم تجديد إقراره كل ٥ سنوات.وأوضحت وزارة الخارجية في بيان لها، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/١/١٠، أن هذا القانون الاستعماري العنصري الذي يعرف (بقانون الطوارئ) أو (أنظمة حالة الطوارئ)، ويطبق في الضفة الغربية المحتلة، يمنح المستوطنين الحقوق ذاتها التي يتمتع بها المواطن داخل إسرائيل، وهو يختص بتمديد سريان شرعنة الاستيطان والاحتلال في الضفة الغربية المحتلة.

وأشارت إلى أن هذا القانون لا يعدو كونه فرضا للقانون الإسرائيلي على المستوطنات والمستعمرين غير الشرعيين الجاثمين على أرض دولة فلسطين، ويوفر الحماية القانونية والحصانة لمرتكبي الجرائم ضد شعبنا، ويعزز منظومة الاستعمار العسكري والفصل العنصري "الابرتهايد" في فلسطين المحتلة، وهو ما عبر عنه وزير القضاء الإسرائيلي في حكومة نتنياهو ياريف ليفين بعيد اعتماد القانون في القراءة الأولي في الكنيست قائلا: (عدنا إلى الإيمان بحقنا بأرض إسرائيل كلها، وعدنا إلى تعزيز الاستيطان).وقالت الوزارة، إنها تنظر بخطورة بالغة لهذا القانون، وتعتبره تشريعا للضم التدريجي الزاحف والصامت للضفة الغربية المحتلة، واستباحتها، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، واتفاقيات جنيف، والقانون الدولي الإنساني، خاصة في ظل الصلاحيات التي حصل عليها الوزير الإسرائيلي المتطرف سموتريتش ومسؤولياته عن الضفة الغربية المحتلة.وأكدت أنها تدرس بالتعاون مع الخبراء القانونيين أفضل السبل القانونية والسياسية لفضح أبعاد هذا القانون وتداعياته على الوضع القانوني والتاريخي القائم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولمواجهته في المحافل السياسية، والدبلوماسية، والقانونية الدولية.

الحياة الجديدة ٢٠٢٣/١/١٠

***

"العفو الدولية": منع رفع العلم الفلسطيني محاولة لطمس هوية شعب ومخالف لحقوق الإنسان

تل أبيب – قالت منظمة العفو الدولية "أمنستي" "إن قرار وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير بمنع رفع العلم الفلسطيني والتلويح به داخل أراضي عام ١٩٤٨ محاولة جبانة ومتوقعة لطمس هوية شعب ومخالف لمواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان".وأوضحت المنظمة، أنه يستدل من الاستطلاع الذي أجرته أن التحريض على العلم الفلسطيني من قبل سياسيين ومنظمات إسرائيلية طوال السنوات الماضية لاقى نجاحًا كبيرًا في زرع الخوف في نفوس معظم اليهود عند رؤيته".ونوهت إلى أن الاستطلاع أكد أن أكثر من ٨٠% ممن يرفعون العلم الفلسطيني يقصدون به التعبير عن هويتهم الوطنية، أو الاحتجاج على سياسة التمييز العنصري، التي تنتهجها إسرائيل ضدهم.

وقالت: "هذا السلوك معروف منذ فجر التاريخ في الأنظمة القمعية والدكتاتورية حول العالم، قمع حرية التعبير لأقلية معينة هو مجرد بداية وتمهيد لقمع أقليات ومجموعات مستضعفة أخرى ومصادرة حقها في التعبير".وطالبت منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية بالتراجع عن التعليمات التي أصدرها، محذرة من أن هذه التعليمات تشكل انتهاكا واضحا للمواد ٢ و٧ و ١٩ و ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة، والتي تشكل حجر أساس للقانون الدولي.وقال الناطق بلسان المنظمة رامي حيدر، إن "التعليمات بتطبيق منع رفع العلم الفلسطيني في الحيز العام بشكل جارف وإلغاء المعايير المهنية والقانونية تدخل ضمن نطاق العقاب الجماعي على خلفية عنصرية".

وأعرب حيدر عن أسفه الشديد حيال ذلك، قائلا: توقعنا سابقا مثل هذه الخطوات الجبانة لطمس هوية الشعب الفلسطيني، بداية بمحاولة طمس رموزه الوطنية ومنعه من التعبير عن هويته القومية وانتمائه، لكننا واثقون أنها ستفشل، كما فشلت عشرات المحاولات المماثلة لها طول أكثر من ٧ عقود.".وأضاف: "نحن واثقون من أن هذه مجرد خطوة ضمن سلسلة خطوات ستتخذها الحكومة الإسرائيلية الجديدة لشرعنة التمييز العنصري، رفع العلم الفلسطيني يندرج ضمن خانة حرية التعبير عن الرأي وقمعه يشكل أساس انتهاك حقوق الإنسان. قد يؤدي منع حرية التعبير بهذه الطريقة إلى محظورات وقيود أخرى، مثل: الحظر الشامل على أي احتجاجات من قبل الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. وأكمل: إلى جانب حرية التعبير فيما يتعلق بمسألة العلم والحق في الاحتجاج، من المهم الإشارة إلى أنه يوجد في الأراضي المحتلة قانون واحد لليهود، وقانون منفصل لغير اليهود، ويعتبر نظام الفصل العنصري "أبرتهايد" جريمة ضد الإنسانية".وتابع "نحن في منظمة العفو الدولية التي ترصد الانتهاكات في جميع أنحاء العالم، نعلم يقينًا أن هذا السلوك يميز جميع أنواع الأنظمة القمعية في جميع أنحاء العالم. نعلم جيدًا أن قمع حرية التعبير عن مجموعة معينة هي تمهيد لقمع المجموعات الأخرى. في الوقت الحالي، تستغل السلطات الإسرائيلية الخوف الموجود اليوم من العلم الفلسطيني لصالح حظر رفعه، وقد يؤدي ذلك تدريجيا إلى خطوات قمعية أخرى".فيما يلي توضيح موجز للمواد "٢"، و"٧"، و"١٩"، و"٢٠"، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

المادة ٢: لكلِّ إنسان حقٌ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتِّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته.

المادة ٧: الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم يتساوون في حقِّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقِّ التمتُّع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة ١٩: لكلِّ شخص حقٌ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتنـــاق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وســيلة ودونمـــا اعتبار للحدود.

المادة ٢٠: (١) لكلِّ شخص حقٌ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

(٢) لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعية ما.

الحياة الجديدة ٢٠٢٣/١/١٠

****

اعتداءات

قوات الاحتلال تواصل انتهاكاتها في القدس

نادية سعد الدين – عمان – <<... واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها واعتداءاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر تأمين الحماية الأمنية المشددة لاقتحام عشرات المستوطنين المتطرفين، أمس، للمسجد الأقصى المبارك، من جهة "باب المغاربة"، وسط تصدي المصلين للدفاع عن "الأقصى" وحمايته.ونوهت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة إلى أن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوسا تلمودية مزعومة في الجهة الشرقية منه.في حين يُكثف الفلسطينيون الدعوات إلى ضرورة الحشد والرباط اليومي في المسجد الأقصى، لإفشال مخططات الاحتلال وما يسمى "جماعات الهيكل"، المزعوم، للسيطرة الكاملة عليه.وقد وثقت محافظة القدس في السلطة الفلسطينية، اقتحام نحو ستين ألف مستوطن باحات المسجد الأقصى المبارك، خلال عام ٢٠٢٢.بينما استأنفت قوات الاحتلال، أمس لليوم الثاني على التوالي، عمليات هدم المنشآت السكنية والتجارية الفلسطينية في بلدة" عناتا"، بالقدس المحتلة، في إطار سياسة محاولات تهويد المدينة وطمس هويتها وتغيير معالمها وإحكام السيطرة عليها.واقتحمت قوات الاحتلال البلدة المقدسية وشرعت بعمليات هدم المنشآت والأبنية الواقعة في محيط جدار الفصل العنصري الجاثم فوق أراضي البلدة، ومنعت أهالي المنطقة من الوصول لمكان الهدم وقمعت تصديهم وغضبهم العارم بالقوة العسكرية، مما أدى لاندلاع المواجهات ووقوع الإصابات والاعتقالات بي صفوف الفلسطينيين.

الغد ٢٠٢٣/١/١١ ص١

تقارير/ اعتداءات

توقعات "إسرائيلية" بمجزرة هدم مقبلة في الخان الأحمر

نشرت مواقع عبرية يوم الاثنين ٢٠٢٣/١/٩ توقعات حول إقدام حكومة الاحتلال الجديدة على تجمع الخان الأحمر البدوي في القدس خلال الفترة القريبة القادمة.وأقرت محكمة الاحتلال العليا بناء على طلب من منظمة "ريجافيم" الاستيطانية والتي يرأسها رئيس حزب الصهيونية الدينية ووزير المالية في حكومة "نتنياهو" الحالية "سموتريتش". ويشار إلى أنّ مسارعة الاحتلال لتنفيذ عملية الهدم للخان الأحمر ستمهد لتنفيذ مشروع فصل الضفة إلى قسمين واستكمال فصل القدس عن الضفة نهائياً بما يسمى "E1"، حيث لم يتبقى على الموعد النهائي الذي حددته المحكمة إلا أسبوعين ونصف الأسبوع لهدم قرية الخان الأحمر أو شرح سبب عدم الهدم.وأصدرت المحكمة العليا لدى الاحتلال في القدس في ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي، أمرًا مشروطًا يطالب رئيس وزراء العدو ووزير جيشه في حينه غانتس بالحضور للمحكمة وشرح سبب عدم تحركهما لتنفيذ أوامر الهدم الصادرة منذ عامين بحق القرية الفلسطينية "الخان الأحمر" وأعطتهما فترة زمنية إضافية لتنفيذ القرار تنتهي في فبراير القادم.

والجدير بالذكر أنّ الخان الأحمر محاط بعدد من المستوطنات، حيث يقع التجمع ضمن الأراضي التي تستهدفها سلطات الاحتلال لتنفيذ مشروعها الاحتلالي المسمى بـ(E1)، والذي يتضمن إقامة آلاف الوحدات الاستيطانية على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية؛ بهدف ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" مع مدينة القدس.وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت محكمة الاحتلال "العليا" قراراً نهائياً بهدم وإخلاء الخان الأحمر، بعد رفضها التماس سكانه ضد إخلائهم وتهجيرهم وهدم التجمع المكوّن أغلبه من خيام ومساكن من الصفيح. لكنّ حكومة الاحتلال كانت تُطالب بتأجيل تنفيذ القرار، وتُوافق "العليا" على طلبها وتؤجل عملية الإخلاء لعدّة شهور. وفي الـ١٣ من شهر آذار الماضي ٢٠٢٢ أجّلت "العليا" قرار إخلاء الخان الأحمر لمدة أربعة أشهر، وذلك لمنح حكومة الاحتلال مهلةً إضافية لتسوية القضية.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٣/١/١٠

***

تقارير

عدالة: سياسة الحكومة الإسرائيلية على جانبي الخط الأخطر تستدعي تفعيل لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الأبرتهايد ولها تبعات على الإجراءات ضد إسرائيل في لاهاي

كشف مركز عدالة في ورقة تحليلية لخطوط الأساس لسياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة والائتلافية بين مركباتها، أن الحكومة الجديدة عقدت العزم على ترسيخ، مأسسة وقوننة الفوقية اليهودية والفصل العنصري واعتمادهم كقيم رئيسية للنظام الإسرائيلي. من شأن التشريعات المرتقبة واقتراحات القوانين، التي تنوي الحكومة طرحها والمصادقة عليها، توسيع دائرة الانتهاكات المستمرة للمحظورات المُطلقة التي ينص عليها القانون الدولي. كما أنّ من شأن هذه الائتلافية إثبات وجود "نية جنائية" بشكل يفتح المجال أمام تقديم لوائح اتهام شخصية في المحكمة الجنائية الدولية.

***

قوانين عنصرية

"الأبارتهايد" الإسرائيلي "يشرعن" طرد الفلسطينيين وضم الضفة

نادية سعد الدين – عمان – يُعزز ما يسمى قانون "الأبارتهايد" العنصري، الذي يستعد "الكنيست" الإسرائيلي لإصداره بعد المصادقة عليه، طرد الفلسطينيين من أرضهم ويُطلق يد المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين ويمنحهم صلاحيات واسعة بدون مساءلة قانونية، ويُضفي "الشرعية" المزعومة على تعزيز التهويد والاستيطان، مثلما يُمهد لعملية "ضم" الضفة الغربية، وسط تنديد فلسطيني ودعوات لتصعيد المواجهة مع الاحتلال.وأحيت الحكومة اليمينية الإسرائيلية، برئاسة "بنيامين نتنياهو"، تمديد سريان "أنظمة الطوارئ التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية"، والمعروف باسم "قانون الأبارتهايد"، بعدما فشلت نظيرتها السابقة في تمريره مما أدى لسقوطها مُبكراً على يّد انشقاق المستوطنين الذين يحظون بمكانة متقدمة في حكومة الاحتلال المشكلة حديثا.

ويمنح القانون العنصري صلاحيات مُطلقة لسلطات الاحتلال بفرض عقوبات على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها الطرد والإبعاد والترحيل، وتنفيذ اعتقالات في صفوفهم، مثلما يعطي المستوطنين الصلاحيات لإطلاق يد الاستيطان والتهويد وتنفيذ الانتهاكات والاعتداءات ضد الفلسطينيين من دون مساءلة أو محاكمة.ويرى المتطرفون في القانون العنصري، الذي أكدت القوى والفصائل الفلسطينية رفضها المطلق له، فرصة سانحة لتنفيذ مشروعهم بضم الضفة الغربية، وتعزيز التهويد والاستيطان، حيث "لا تجد بالنسبة إليهم صعوبة في تجنيد الأغلبية الإسرائيلية المطلوبة بالحكومة أم "الكنيست" لتمريره"، وفق صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.إذ من شأن توليفة "الكنيست" الحالية، الذي يضم أكثر العناصر الإسرائيلية غلوا وتطرفا، أن يجعل مسألة تمرير القانون سهلا بعدما صادق عليه أمس بالقراءة الأولى لجهة تمديد سريانه، من خلال تأييد ٥٨ عضوا من الإئتلاف والمعارضة مقابل رفض ١٣ من الأحزاب العربية وحزب العمل الذي كان قد أيده العام الماضي، بينما ستجعل المصادقة عليه بالقراءتين الثانية والثالثة جاهزا للنفاذ العملي.وقد تسبب عدم نجاح رئيس حكومة الاحتلال السابق، "نفتالي بينيت"، بتجنيد أغلبية تدعم تمرير القانون العنصري في التوجه إلى انتخابات مبكرة، حيث كان من المفترض بعد أن فشلت الحكومة السابقة في تمرير قانون "الأبارتهايد" أن ينتهي سريانه في حزيران (يونيو) الماضي، لكن تم تمديده بشكل أوتوماتيكي بسبب حل "الكنيست" قبل انتهاء سريانه.ويُشار إلى أن قانون "الأبارتهايد"، وتوصيفه الرسمي "أنظمة حالة الطوارئ في يهودا والسامرة – أحكام المخالفات والمساعدة القضائية"، قد سن بعد احتلال الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧، من أجل تسوية العلاقة بين المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية

وقطاع غزة، وبين أجهزة الحكم الإسرائيلية، حيث جرى تمديده منذئذ مرة كل خمس سنوات.ويشمل قانون "الأبارتهايد" بندا يتيح سجن الفلسطينيين في سجون داخل الكيان الإسرائيلي؛ بالرغم من أن القانون الدولي يحظر على الاحتلال سجن سكان يقعون تحت الاحتلال خارج منطقتهم...>>.

الغد ٢٠٢٣/١/١١ ص١

***

الكنيست يصوت لصالح تمديد سريان القانون الإسرائيلي في المستوطنات

صوّت الكنيست ليل الاثنين الثلاثاء في قراءة أولى على مشروع قانون يهدف إلى تمديد سريان فرض القانون الإسرائيلي في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.وهذا أول مشروع قانون تعرضه الحكومة الجديدة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل على النواب للتصويت، منذ تسلمها مهامها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر برئاسة بنيامين نتنياهو.وقال وزير العدل ياريف ليفين "إنه أول مشروع قانون تطرحه الحكومة."

وأضاف "بدأنا نؤمن من جديد بحقنا في كل أرض إسرائيل، ونعود لتعزيز المستوطنات" في الضفة الغربية.وينص القانون الساري المفعول منذ احتلال إسرائيلي الضفة الغربية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ على تمتّع قرابة ٤٧٥ ألف مستوطن في الضفة الغربية بحقوق المواطنة ذاتها السائدة في الأراضي الإسرائيلية، ويتمّ تجديده في البرلمان كل خمس سنوات.وتخضع الضفة الغربية حيث يعيش أكثر من ٢،٩ مليون فلسطيني، للقانون العسكري الإسرائيلي.

وكان من المقرّر تمديد القانون قبل ٣٠ حزيران/يونيو، لكن نائبين من الائتلاف الحكومي السابق المكوّن من اليمين والوسط واليسار وحزبا عربيا عارضوه؛ مما ساهم في إسقاط حكومة الوسطي يائير لابيد.كما رفضت المعارضة بقيادة نتنياهو آنذاك، دعم القانون بهدف زعزعة الائتلاف الحاكم.

وشكّل نتنياهو الفائز في الانتخابات التشريعية التي جرت في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني حكومة مع أحزاب يمينية متطرفة. وأعلنت الحكومة الجديدة عزمها دعم الاستيطان في الأراضي المحتلة الذي تندد به الأمم المتحدة باعتباره غير قانوني.وصوّت ٥٨ نائباً لصالح مشروع قانون "إجراءات الطوارئ في يهودا والسامرة" وعارضه ١٣ نائبا. ولا يزال يتعين أن يمر النص بقراءة ثانية وثالثة لإقراره. أ ف ب

المملكة ٢٠٢٣/١/١١

***

آراء عربية

الأسرى الفلسطينيون هدف بن غفير التالي؟

علي ابو حبلة

بعد زيارة بن غفير لسجن نفحة الأمني وقراراته بتشديد الأوضاع على الأسرى الفلسطينيين والتنكيل بهم.. صفحات صهيونية معظمها متطرفة تشيد بعمل وزير الأمن القومي «إيتمار بن غفير»، ويقولون له «كن قويًا وشجاعًا دومًا، هذا هو العمل.«إيتمار بن غفير – عبر تويتر: «زرت سجن نفحة أمس للتأكد من أن قتلة اليهود لن يحصلوا على ظروف أفضل من السابق – سأستمر في الاهتمام بهذا الأمر، بالتزامن مع مساعي لإقرار قانون لتنفيذ عقوبة الإعدام للمخربين» وبحسب قناه « ١٢ « بأمر من بن غفير.. سيتم وضع العلم الإسرائيلي على كل زنزانة تضم أسرى أمنيين حيث يتواجد في كل زنزانة ٦ أسرى في ٣ أسرّة بطابقين كل المؤشرات والدلائل تؤكد أن الوجهة القادمة لوزير الأمن القومي الداخلي يتمار بن غفير والأحزاب الفاشية الصهيونية ستكون الحركة الاسيره الفلسطينية في سجون الاحتلال الصهيوني ، التعسف الإسرائيلي باعتماد قوانين وأوامر عسكريه إضافة لقانون الطوارئ البريطاني لعام ١٩٤٥ بما يحقق مصلحة الاحتلال الإسرائيلي والتي بموجبها يتم التعامل مع الأسرى الفلسطينيين ، جميع الإجراءات المتخذة بحق أسرانا البواسل تعد مخالفة جسيمه لما نصت عليها القوانين والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تعد مرجعية لكيفية التعامل مع الأسرى والمعتقلين في زمن الحرب

إن معاملة إسرائيل للأسرى والمعتقلين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي يعد بحقيقته جريمة يجب معاقبة إسرائيل على ما ترتكبه من مخالفات للقوانين والمواثيق الدولية ، إن إسرائيل تتعامل بموضوع الأسرى خارج القانون الدولي الإنساني وهي تعامل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وكأنهم إرهابيين ومجرمين وفق مفهوم اليمين الفاشي الصهيوني والذي يمثله بن غفير وهذا يتناقض وجميع الاتفاقات الدولية التي تحكم الإقليم المحتل ، إن كافة القرارات والأوامر والمناشير العسكرية ، والتحقيق ، وتشكيل المحاكم العسكرية ، التي يخضع المعتقل الفلسطيني لإجراءاتها ويحاكم استنادا إليها جميعها مخالفة صريحة لاتفاقية جنيف الرابعة بما فيها نقل المعتقلين الفلسطينيين لداخل الكيان الإسرائيلي ١٩٤٨ وهذا يشكل خرق فاضح للمواد المذكورة في القانون الدولي الإنساني للمواد (١٤٧ ، ٧٦ ، ٤٩ ،)إن تصريحات بن غفير والتحريض الممنهج ضد الأسرى الفلسطينيين وممارسة أقسى أنواع العقوبات والمعاملة الغير إنسانيه والمهينة التي تعد سياسة ممنهجه لكل حكومات إسرائيل المتعاقبة وأن تصعيد بن غفير وتحريضه ضد الأسرى الفلسطينيين ترقى لمستوى ارتكاب جريمة حرب يجب أن يساءل عنها بن غفير والمحرضين من الإسرائيليين أمام محكمة الجنايات الدولية إن الأمم المتحدة ملزمه لإدانة كل التصريحات الصادرة عن المسئولين الإسرائيليين وفي مقدمتهم وزير الأمن الداخلي بن غفير في حكومة اليمين الأكثر تطرفا التي يرئسها نتنياهو وإدانة الممارسات الاسرائيليه بحق أسرانا البواسل وبحق شعبنا الفلسطيني وان مجلس حقوق الإنسان المنبثق عن الأمم المتحدة ملزم لإجبار إسرائيل للاعتراف بان الأسرى والمعتقلين الفلسطينيون أسرى حرب وتنطبق عليهم كافة القوانين والمواثيق الدولية واستنادا لتلك القوانين فان إسرائيل ملزمه بالإفراج عن كافة الأسرى

والمعتقلين المدنيين العزل ولم يستعملوا السلاح وان احتجازهم ومحاكمتهم كانت بوجه غير محق وان على كافة المنظمات الحقوقية الدولية أن تتبنى المطالب المشروعة للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وان على ألجامعه العربية الشروع الفوري بإصدار قرار من مجلس ألجامعه بمستوى وزراء الخارجية العرب للجوء للأمم المتحدة ولمجلس حقوق الإنسان للمطالبة بتطبيق الاتفاقات والقوانين الدولية الملزمة بحق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وعلى منظمة الصليب الأحمر أن تلزم إسرائيل للالتزام بالقوانين الدولية واحترام الحقوق الشخصية والمدنية بحق أسرانا البواسل وتحسين ظروف حياتهم وتامين كافة المستلزمات الطبية للحفاظ على حياتهم بدلا من إطلاق تصريحات التهديد والوعيد لمسئول الامن الداخلي ، إن قضية الأسرى والمعتقلين قضية حق وهي قضية إنسانية وهي قضية شعب يسعى للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي وان تلك القضية وهي من مجموعة قضايا تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني تلزم المجتمع الدولي لتبنيها وإلزام إسرائيل للانصياع للمقررات الدولية وفي حال عدم الالتزام تعرضها للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

الدستور ٢٠٢٣/١/١٠/ص١٣

***

آراء عبرية مترجمة

المسّ بأوضاع الاسرى الفلسطينيين اختبار بن غفير القادم

هآرتس – بقلم: عاموس هرئيل

كان وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، مصمماً على تنفيذ وعده الانتخابي، زيارة الحرم عند تسلمه منصبه. لم يكن لدى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورؤساء جهاز الأمن أي سبب للتحمس للزيارة، سواء من حيث مكانها أو توقيتها. خطط نتنياهو لزيارة سياسية أولى في ولايته الجديدة إلى الإمارات، في حين تخوفت الأجهزة الاستخبارية من أن زيارة بن غفير بصفته الجديدة لهذا الموقع الحساس ستشعل الساحة الفلسطينية نوقشت هذه الأمور في الاتصالات التي أجراها نتنياهو مع أصحاب الشأن. في هذه الأثناء في الشبكات الاجتماعية هاجم سياسيون ومراسلون من اليسار بن غفير لأنه لا يفي بوعوده. وجد بن غفير نفسه مكبلا، وواصل الضغط على نتنياهو، وفي نهاية المطاف عثر على حل. سيقول الوزير للمراسلين، إنه ينوي زيارة الحرم في الأسابيع القريبة القادمة وفي غضون ذلك سيستعد لتبكير الزيارة بتغطية إعلامية متدنية، وأنه سيجريها في صباح اليوم التالي، وهذا ما حدث. قام بن غفير بزيارة الحرم تحت حراسة مشددة، لكن الفلسطينيين لم يتمكنوا من إعداد استقبال صاخب له، ومرت الزيارة بهدوء نسبي. بالإجمال، مكث الوزير في الحرم ١٣ دقيقة دون أن يؤدي الصلاة. في مكتب رئيس الحكومة، اهتموا بالتوضيح لوسائل الإعلام بأن بن غفير ليس الوزير الأول الذي يقوم بزيارة الحرم (جلعاد أردان فعل ذلك من قبل)؛ ويلتزم نتنياهو بالحفاظ على

الوضع الراهن في الحرم دون أي تغيير؛ وأي ادعاء حول تغيير الوضع هو ادعاء لا أساس له من الصحة. قبل الانتخابات تحدث بن غفير بشكل مختلف، ووعد بالعمل على تغيير الوضع الراهن في الحرم. من المهم لنتنياهو أن يوضح بأنه هو صاحب القول الفصل. مع ذلك، تعكس زيارة بن غفير في الحرم تغييرا في الوضع، على الأقل في علاقات القوة داخل الائتلاف. كانت هناك فترات اهتم فيها نتنياهو بأن يفرض انضباطا اكبر على وزراء الحكومة وإفشال أفكار لاستفزازات كهذه. الآن، يبدو أنه لم يعد قادرا على إملاء موقف كاسح للحكومة، حسب رغبته. فقد اضطر إلى الموافقة على طلبات شركائه، ومنهم من رفض التقاط صورة معه في الحملة الانتخابية الأخيرة. عضو الكنيست من المعارضة، أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا)، وصف الوضع بالصورة اللاذعة التي تميزه. بن غفير، كما قال ليبرمان، هو ببساطة لا يحسب أي حساب لنتنياهو. في غضون ذلك، تبين أن زيارة نتنياهو إلى الإمارات تأجلت «لأسباب فنية.« من المرجح أن هذه لن تكون المرة الأخيرة التي سيتحدى فيها رئيس «قوة يهودية»، وهو أحد اتباع الحاخام مائير كهانا، الحكومة من اليمين. ربما تقترب قضية الحرم من نهايتها إذا لم يخرج الفلسطينيون عن أطوارهم. ولكن بن غفير ملزم بإحداث استفزاز أكبر؛ وعده الانتخابي هو المس بشكل شديد بشروط السجناء الأمنيين. إذا حاول تحقيق هذا الوعد فعليا فمن المرجح أن يقف أمام إضراب جماعي عن الطعام، يمكن أن يؤثر بصورة سيئة على الوضع في «المناطق.« رغم التخوفات فإنه لم يسجل رد فلسطيني عنيف فوري على زيارة الوزير في الحرم. أحيانا تستغرق مثل هذه الأمور وقتا إلى حين حدوث تسخين اكبر. وقد اكثروا، أول من أمس، من مقارنة الزيارة الحالية مع زيارة رئيس المعارضة أرئيل شارون (الليكود) في الحرم في أيلول ٢٠٠٠. الزيارة نفسها ووجهت بمقاومة قليلة، لكن في اليوم التالي اندلعت أعمال العنف في صلاة يوم الجمعة في الحرم. قتلت الشرطة في القدس سبعة متظاهرين، وبذلك أعطيت الإشارة لبدء الانتفاضة الثانية. تتركز التخوفات في هذه المرة على اتجاهين محتملين، إطلاق الصواريخ من قطاع غزة أو تنفيذ عمليات «لذئاب منفردة» في الضفة الغربية وداخل حدود الخط الأخضر. في الوقت الذي انتقدت فيه الولايات المتحدة والدول الأوروبية والأردن ومصر ودول عربية أخرى الزيارة أو عبرت عن تخوفها من هذه الزيارة، فإنه يبدو أن «حماس» تكتفي بإدانة خفيفة نسبيا. ربما أن الرد يعكس تنوعا واسعا نسبيا من الاعتبارات. فكل يوم يعمل في إسرائيل، بتصاريح، ١٧ ألف عامل من القطاع. ربما أنه من المريح لـــ»حماس» مواصلة ذلك، في حين أنها تواصل إشعال الضفة تحت ارجل إسرائيل والسلطة الفلسطينية، دون البدء بمواجهة عسكرية جديدة أمام الجيش الإسرائيلي في غزة. نشر، أول من أمس، عن إطلاق صاروخ من غزة سقط كما يبدو داخل حدود القطاع. يمكن أن يشكل هذا الأمر امتحانا هو الأول من نوعه للحكومة، التي تطاول اكثر الوزراء فيها على الحكومة السابقة وقاموا بوصفها بأنها ضعيفة أمام «حماس». هل سيتصرفون بالضرورة بشكل مختلف؟ في هذه الأثناء، تضج الشبكات الاجتماعية في «المناطق» وتعد بالانتقام. في الجيش، يخافون من موجة محاولة تنفيذ عمليات من قبل أفراد، حيث سيكون المحفز في هذه المرة هو زيارة الحرم....

مركز الناطور للدراسات ٢٠٢٣/١/١٠

***

أخبار بالانجليزية

OIC Executive Committee extraordinary meeting discusses Israeli aggression on Al-Aqsa Mosque

The Extraordinary Open-ended Meeting of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) Executive Committee was held today to examine the continued Israeli aggression against Al-Aqsa Mosque, at the request of the State of Palestine and the Hashemite Kingdom of Jordan, and in coordination with the Kingdom of Saudi Arabia, Chair of the Islamic Summit and the Executive Committee, at the OIC headquarters, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.

A press statement by the OIC said proceedings from the principles and objectives of the Charter of the Organization of Islamic Cooperation, the historical, moral and legal responsibility of the Islamic Ummah and the duty of full solidarity with Palestine and its people; reaffirming all relevant Resolutions adopted by the Islamic Summit, Council of Foreign Ministers and OIC Extraordinary Meetings; reaffirming the centrality of the cause of Palestine, with Al-Quds Al-Sharif at its heart, for the entire Islamic Ummah, and reaffirming the Arab and Islamic identity of occupied AlQuds, the capital of the State of Palestine, and rejecting any form of prejudice to it.

The OIC said in the final communique that it:

1. Condemns in the strongest terms the storming of the blessed Aqsa Mosque / AlHaram Al-Qudsi-ASharif on 3/1/ 2023 by a minister in the Israeli colonial occupation cabinet, who is known for his extremism, and considers it as a serious provocation that hurt the feelings of Muslims all over the world and in a blatant violation of international law, relevant UN resolutions, existing historic and legal situation in AlQuds and its sanctities and all relevant international norms.
2. Warns against the consequences of the continued assault on Al-Aqsa Mosque / AlHaram Al-Qudsi Al-Sharif, including provocations, continued abuses, and daily serious attacks by the Israeli colonial occupation authorities, its government officials, its military occupation forces, and colonialists, in a gross violation of international law and unprecedented tampering with the current historic and legal situation, especially the dangerous attempts by extremist Jewish colonialists to fuel the flames of religious conflict by imposing a temporal and spatial division of the Haram alSharif, which poses a threat to international peace and security.
3. Affirms that the primary responsibility for events in the Blessed Aqsa Mosque and Al Haram Al-Qudsi AShariff rests with the Israeli colonial occupation authorities, which provide protection to the colonizers and their leaders, including government officials, and their continued efforts to change the status quo therein, and holds them responsible for the consequences of their continued illegal policies and measures.
4. Demands the United Nations Security Council, in its capacity as the guarantor of international peace and security, to assume its responsibilities and act urgently to take the necessary measures, without selectivity or double standards, to deter and stop the dangerous Israeli escalation, along with all other illegal and provocative measures and policies that affect the occupied city of Al-Quds and the sanctity of the Blessed Aqsa Mosque / Al-Haram Al-Qudsi Al-Sharif.
5. Appreciates the positions of the states that rejected and condemned the provocative and aggressive Israeli incursions into the blessed Aqsa Mosque/ Al-Haram Al-Qudsi Al-Sharif, and calls on the international community, particularly the permanent members of the Security Council, to condemn these irresponsible and dangerous actions, and to take urgent action and practical steps to stop them and to put an end to the accelerating deterioration of the situation in Palestine in general due to the Israeli colonial occupation authorities continued violation of the international law, Palestinians' human rights.
6. Calls for the imposition of sanctions on the extremist minister in the Israeli colonial occupation government who assaulted the sanctity of the blessed -Aqsa Mosque / AlHaram Al-Qudsi Al-Sharif, and anyone who deliberately does so, makes threats, or performs provocative actions against it, incites against the Palestinian people, adopts a racist discourse against it, or calls for to violence and terror.
7. Reaffirms that Al-Haram Al-Sharif, with its entire area totaling 144 dunams, is an exclusive place of worship for Muslims, protected by international law and the historical and legal status, and that the Department of Al-Quds Waqfs and Affairs of the Blessed Al-Aqsa Mosque / Al-Quds Al-Sharif, affiliated to the Jordanian Ministry of Waqfs, Islamic Affairs and Holy Sanctuaries, is the competent authority to manage the affairs of the Blessed Aqsa Mosque / Al-Haram Al-Qudsi Al-Sharif, and Stresses the role of the historic Hashemite guardianship of the Islamic and Christian holy Sanctuaries in Al-Quds, in protecting sanctities, their identity, and the existing historical and legal status therein.
8. Reaffirms the central role of Al-Quds Committee under the leadership of His Majesty King Mohamed VI, of Morocco, in challenging the serious measures taken by the Israeli occupation authorities in Al-Quds Al-Shareef, and values the role of Bayt Mal Al-Quds Agency.
9. Affirms the sovereignty of the Palestinian people over Al-Quds Al-Sharif and all its holy places, its ancient town and its walls, and affirms that all measures taken or intended to be taken by the Israeli colonial occupation authorities, which seek to change the character and legal status of the city or its demographic composition, are null and void and have no legal effect. that Israel is merely an occupying

power with no sovereign rights whatsoever in the Occupied Palestinian Territory, including AlQuds Al-Sharif and the Blessed Aqsa Mosque/Al Haram Al- Qudsi Al-Sharif.
10. Reiterates, in this regard, its condemnation of the repeated attacks on Christian holy places and their properties, including the recent attack on the endowments of the Orthodox Church at Bab-Al-Khaleel and Silwan, and the desecration and destruction of Christian graves on Mount Zion in the eastern part of Al-Quds.
11. Calls on states and intergovernmental organizations to fully adhere to the legal and historical status quo of the city of Al-Quds, and demands all international parties, not to recognize any Israeli allegations aimed at altering the status of the Islamic and Christian holy places in Al-Quds Al-Sharif or seizing them, including using any false names that encourage extremists to commit more attacks on the holy places and to increase violence.
12. Stresses the responsibility of the States Parties to the Geneva Conventions to hold Israel accountable for all its violations of international humanitarian law, whether by its government officials, military forces, or extremist colonialists.
13. Appeals to the clergy, authorities and religious institutions of the Divine Messages in all parts of the world to adopt a position calling for an end to these violations and to affirm that preserving the existing historical and legal status preserves the special religious and historical status of the city of Al-Quds.
14. Calls on OIC Member States to reflect these positions and all relevant OIC Resolutions in their stands and to make serious efforts to protect the occupied Holy City and its sanctities, specifically the blessed Aqsa Mosque / Haram al-Qudsi ASharif, and its people, and to defend it in the face of illegal attempts to change the demographic composition, identity, and legal and historical status current.
15. Condemns the imposition of collective sanctions by the Israeli colonial occupation authorities on the Palestinian people, their officials and Palestinian civil organizations, and underlines the need to counter these measures. Reiterates also its support for the Palestinian people in their just struggle, and calls on Member States to mobilize their capabilities in order to strengthen the capabilities of the State of Palestine at all levels in support of its legitimate struggle in confronting the Israeli colonial occupation and restoring usurped rights, and calls on them to seek to intensify efforts, coordinate positions in international forums, and highlight support for the Palestinian cause.

16. Requests the OIC Secretary-General to communicate with religious leaders and relevant international officials to convey the OIC message and position, and to request them to take a firm stance towards these dangerous developments.
17. Affirms its continued follow-up of all developments related to Al-Quds, specifically the sanctity of Al-Aqsa Mosque, and to take appropriate steps in this regard, as stipulated in the Resolutions of Islamic summits and the Council of Foreign Ministers.

WAFA 10-1-2023

***

Israeli Soldiers Demolish Four Structures, Several Walls, Near Jerusalem

On Tuesday, Israeli soldiers invaded Anata town, northeast of the occupied capital Jerusalem, in the West Bank, and demolished four structures and several retaining walls.
Taha No'man Refa'ey, the Mayor of Anata, said several Israeli military vehicles, including bulldozers, invaded the town during the morning hours and demolished several buildings near the illegal Annexation Wall.
He stated that the soldiers also demolished several stone retaining walls built over seventy years ago and added that Palestinians from the local Salam family own the demolished structures and walls.
The soldiers also destroyed a container filled with car tires on land rented from the Palestinian Ministry of Waqf and Endowment.
In addition, the soldiers demolished a wall built in the location where the construction of a school was planned on land owned by Arafat Khalil near the illegal Annexation Wall.
Furthermore, the army demolished a wall surrounding two Dunams of Palestinian land owned by Ahmad Mohammad Al-Karshan.

The Mayor warned that the constant Israeli violations and demolitions, especially the destruction of retaining walls that prevent rainfall from flooding streets and buildings, would lead to further devastation and destruction.

International Middle East Media Center 10-1-2023

***

Adalah: Israeli government's policy guidelines indicate intent to commit crimes under international law

In a new position paper published today, the rights center, Adalah, says the guiding principles and coalition agreements of the new Israeli government intend to deepen Jewish supremacy and racial segregation as the underlying principles of the Israeli regime and urges intervention by international bodies, including by the International Criminal Court (ICC) and the International Court of Justice (ICJ), and the reconstitution of the UN Special Committee against Apartheid.

In the position paper, Adalah - The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, analyzes the policy and ideological commitments made by the new government, led by Prime Minister Benjamin Netanyahu and sworn in on 29 December, which deepen and expand the regime of systematic discrimination, segregation, and repression against Palestinians in all areas under Israeli control.

The main points of Adalah's analysis of the new government are as follows:

Jewish supremacy and racial segregation as guiding principles: In the first section of the basic guidelines of the government, it is established that "the Jewish people have an exclusive and inalienable right to all parts of the Land of Israel". This exclusivity is the guiding principle upon which all of the new government's policies are built: denying the Palestinian people the right to self-determination and further institutionalizing a racist regime of supremacy and segregation in all areas under Israel's control. This statement goes even further than the principles enshrined in the 2018 Jewish National State Law (JNSL), which Adalah argued at the time of its enactment – and later in the petition it submitted to the Supreme Court, on behalf of the High Follow-up Committee and the Arab leadership in Israel – is colonial in nature and has clear characteristics of apartheid.

Two-tiered system of governance for Palestinians in all areas under Israel's control: The new government's policies regarding administration and control over the West Bank permit – and encourage – increased illegal Jewish settlements in the Occupied Palestinian Territory (OPT), retroactive legalization of existing illegal settlements, and the transfer from military to civilian control over Israeli Jewish settlers unlawfully occupying Palestinian land – all amounting to the de facto annexation of the West Bank, coupled with an express intent to formally annex the West Bank in the future. The new government has put forward additional policies with distinct characteristics of apartheid beyond West Bank administration and control: the establishment of a special Shin Bet (GSS or "Shabak") security agency unit that will operate in Palestinian towns and neighborhoods; the appointment of Itamar Ben-Gvir – the ultra-nationalist leader of the Jewish Power Party – as a National Security Minister with full and direct control over law enforcement authorities; and a commitment to grant, through legislation, sweeping impunity for police officers and soldiers who kill Palestinians, effectively legalizing a system of extrajudicial killings.

Deepening a policy of Judaization and racial discrimination: The Judaization and expropriation of Palestinian land are central goals of this government. It has made clear that it intends to use structural changes in land administration and allocation, along with a series of racist legislative initiatives, to perpetuate and deepen the reality of racial segregation. This government has further committed to expanding separate economic systems to ensure that Palestinians and Jewish Israelis will not only live separately, but also in total inequality, through ongoing extreme discrimination in all areas of life.

Criminalization of Palestinian expression and identity: The government is reinforcing fierce prohibitions on public life, political participation, and expressions of Palestinian identity and

self-determination by actions that include a ban on waving the Palestinian flag, expansive and abstract definitions and applications of 'terrorism' laws and designations, and curtailments on the ability to protest. These prohibitions come also in the form of increased punishments for particular crimes, such as death sentences aimed exclusively at Palestinians, criminalization of legitimate political dissent, and minimum sentencing. These are coupled with legislation that will ensure total impunity for Israeli security forces that kill or harm Palestinians, and formally embedding armed Jewish civilians, as part of the same police force that has up to now given them full protection.

In its conclusions, Adalah said the policies put forward by the new Israeli government – in its coalition agreements and guiding principles – expand upon Israel's ongoing violations of international law, including the International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid and the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination and amount to crimes under the Apartheid Convention and the Rome Statute of the International Criminal Court.

It adds that the government's foundational documents also demonstrate the clear criminal intent of the coalition members to commit crimes under the Rome Statute, including crimes against humanity (namely, the crime of Apartheid) and war crimes.

In light of the flagrant violations of international law detailed in the position paper, Adalah called for urgent intervention by international bodies, including by the International Criminal Court and the International Court of Justice, and urged the international community to take immediate action to reconstitute the UN Special Committee against Apartheid, which was initially established to review and report on the policies of Apartheid South Africa but has been disbanded since 1994.

WAFA 10-1-2023

***

Rabbi Glick, dozens of settlers defile Aqsa Mosque

The Israeli occupation police on Tuesday morning provided protection for dozens of extremist Jewish settlers as they were touring the Aqsa Mosque's courtyards.

164 settlers, including rabbi Yehuda Glick, desecrated the Mosque in groups under tight police guard in the morning, according to local sources.

The Israeli police reportedly intensified their presence at the entrances and gates of the Aqsa Mosque and forced Muslim worshipers to leave its courtyards as settlers were flocking into the holy site in groups.

Police officers also imposed entry restrictions on Muslim worshipers at the entrances and gates of the Mosque and prevented many of them from entering the holy site, while they allowed in others after seizing their IDs.

The Palestinian Information Center 10-1-2023

***

ضمن مخطط تفريغ

محيط الأقصى

عين اللوزة
وادي الربابة
بطن الهوى
وادي حلوة
البستان

إصدار 7 آلاف

أمر هدم لمنازل في بلدة سلوان

- السيطرةُ على أرض الحمرا
- زيادةُ خطط التهجير والتهويد
- منعُ تراخيصَ البناء للمقدسيين

لماذا سلوان؟

لأن فيها:

- السورُ الجنوبيُّ للمسجد الأقصى
- آثارٌ كنعانية ورومانية وعثمانية
- قصورٌ أموية
- منطقةُ البستان
- عينُ سلوان

فلسطين أون لاين